

أثر الاتصال في التحول الديمقراطي : قراءة في المشهد الإعلامي الجزائري (2019-2025)

The Impact of Communication on Democratic Transition: An Analysis of the Algerian Media Landscape (2019–2025)

سمير عقون^{1*}، مليكة عطوي²

¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، agounsamir8@gmail.com

² جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، malikatouitfc@gmail.com

تاريخ القبول: 2026/02/04

تاريخ الإستلام: 2025/11/30

ملخص: تتناول هذه الدراسة دور الاتصال في دعم التحول الديمقراطي في الجزائر خلال الفترة 2019–2025، مع التركيز على المشهد الإعلامي والتطورات التشريعية التي أثرت على الممارسة الاتصالية. انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن تطور التشريع الإعلامي، بما في ذلك دستور 2020 وقوانين الإعلام، أسهم في تعزيز حرية التعبير والشفافية، وفتح المجال أمام وسائل الإعلام للمشاركة في تشكيل الرأي العام، مع توسيع أدوات الاتصال السياسي عبر المنصات الرقمية والتقليدية. أظهرت نتائج الدراسة أن التشريعات الجديدة وفرت إطاراً قانونياً أفضل للاتصال، وساهمت في تطوير الأداء الإعلامي والشفافية المؤسسية، رغم ثغرات التطبيق الميداني. كما بينت النتائج أن الاتصال السياسي شهد تطوراً ملحوظاً بعد انتخابات 2019، لكنه يواجه تحديات تتعلق باستقلالية المؤسسات، وضعف التكوين المهني للصحفيين، وقيود في ممارسة الرقابة والمساءلة.

الكلمات المفتاحية: الاتصال؛ التشريعات الإعلامية؛ التحول الديمقراطي؛ الإعلام الجزائري.

Abstract: The study explores the role of communication in supporting Algeria's democratic transition between 2019 and 2025, with emphasis on the evolving media landscape and legislative reforms. It argues that the 2020 Constitution and media laws strengthened freedom of expression and transparency. These reforms expanded media participation in shaping public opinion and enhanced political communication across digital and traditional platforms. Findings indicate that the new legal framework improved media performance and institutional transparency, though gaps remain in the implementation. Political communication advanced after the 2019 elections, but persistent challenges include weak institutional independence and limited journalist training. Oversight and accountability also face structural constraints. capacities.

Keywords: Communication; Media Legislation; Democratic Transition.

1. مقدمة

يُعد التشريع الإعلامي والاتصالي ركيزة أساسية في تنظيم العملية الاتصالية داخل المؤسسات وداخل المجتمع بصفة عامة، كما يمثل مؤشراً مهماً لقياس مدى تطور المسار السياسي والديمقراطي لأي دولة. وقد شهدت الجزائر منذ سنة 2019 سلسلة من التحولات السياسية والدستورية التي كان للإعلام والاتصال دور محوري في رؤيتها وإعادة تأطيرها، خاصة عقب اعتماد دستور 2020 الذي تضمن جملة من الأحكام الجديدة المتعلقة بالحريات الإعلامية وآليات الشفافية والرقابة.

وفي ظل هذا السياق، برزت الحاجة إلى إعادة هيكلة المنظومة الإعلامية من خلال إصدار قوانين جديدة، أبرزها قانون السمعي البصري (قانون رقم 20-23)، الذي يمثل أحد أهم محطات الإصلاح الاتصالي في الجزائر خلال العقد الأخير.

انطلاقاً من ذلك، تروم هذه الدراسة استجلاء العلاقة بين الإصلاحات الاتصالية والتحول الديمقراطي، وفهم كيف أسهم الإطار التشريعي الجديد في تعزيز الممارسات الديمقراطية عبر تطوير الأداء الإعلامي وترقية دوره في الرقابة والتوعية وصناعة الرأي العام.

تطرح التحولات السياسية التي عرفت الجزائر منذ 2019 تساؤلات عميقة حول طبيعة التطور الذي شهدته المنظومة الاتصالية، وحول مدى قدرة التشريعات الجديدة على دعم المسار الديمقراطي وترسيخ قيم الشفافية والحوكمة. وبناءً على ذلك تتمحور الإشكالية الرئيسة للدراسة في السؤال الآتي: إلى أي مدى أسهمت الإصلاحات الاتصالية والتشريعية في الجزائر خلال الفترة (2019-2025) في دعم التحول الديمقراطي وتطوير أداء المنظومة الإعلامية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما طبيعة التحولات التشريعية والتنظيمية التي عرفت قطاع الاتصال والإعلام في الجزائر منذ 2019؟
2. كيف ساهم دستور 2020 في وضع أسس جديدة للعمل الاتصالي تختلف عن المنظومات السابقة؟
3. إلى أي مدى تمكن الإعلام من تجسيد قيم التحول الديمقراطي، وما مظاهر ذلك في الممارسة المهنية؟

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من كونها تسعى إلى تحليل العلاقة بين الاتصال والتحول الديمقراطي في الجزائر خلال مرحلة حساسة شهدت تحولات سياسية ودستورية عميقة بين سنتي 2019 و2025. وتبرز أهميتها كذلك في كونها تلامس موضوعاً مركزياً في علوم الإعلام والاتصال، يتمثل في دور التشريعات الاتصالية الجديدة في إعادة ضبط المشهد الإعلامي وتوجيه ممارساته على نحو يعزز مبادئ الحوكمة والشفافية. كما تستمد الدراسة قيمتها العلمية من تحليلها لنصوص قانونية حديثة، مثل دستور 2020 وقانون السمعي البصري (20-23)، باعتبارها وثائق مرجعية أساسية لفهم طبيعة التغيير الاتصالي في هذه الفترة.

وترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل التحولات التشريعية والتنظيمية التي عرفت قطاع الاتصال في الجزائر منذ 2019، وفهم خلفياتها السياسية والدستورية.
2. تقييم أثر دستور 2020 ودوره في تعزيز العمل الاتصالي وبناء رؤية إعلامية جديدة أكثر انسجاماً مع قيم الديمقراطية.
3. استكشاف مظاهر تجسيد التحول الديمقراطي داخل المؤسسات الإعلامية والممارسات المهنية، من حيث حرية التعبير، الشفافية، والرقابة.

4. رصد العلاقة بين الأداء الاتصالي والحوكمة، ودراسة مدى إسهام الاتصال في دعم التحول الديمقراطي وبناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. وتحديد التحديات والقيود التي تواجه المنظومة الاتصالية في سياق الانتقال السياسي الراهن.

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليلي-وصفي يجمع بين تحليل الوثائق القانونية (دستور 2020، قانون السمعي البصري 20-23) ودراسة واقع الممارسات الاتصالية داخل المشهد الإعلامي الجزائري خلال الفترة المدروسة (2019-2025). ويتيح هذا المنهج فحص النصوص التشريعية من جهة، وربطها بالتطورات العملية في الأداء الإعلامي من جهة أخرى، بهدف الوصول إلى قراءة شاملة لمدى تأثير الإصلاحات الاتصالية في تعزيز المسار الديمقراطي.

كما تستند الدراسة إلى مقارنة تحليل المضمون فيما يتعلق بمتابعة الخطابات الاتصالية الرسمية والتغطيات الإعلامية ذات الصلة بمواضيع الإصلاح والحوكمة، إضافة إلى توظيف المنهج المقارن لمقارنة وضع الاتصال قبل وبعد الإصلاحات التشريعية.

أما حدود الدراسة فتتجسد فيما يلي:

حدود زمنية: تم تحديد الفترة الممتدة بين 2019 و2025 بوصفها مرحلة انتقالية عرفت تحولات سياسية وإعلامية مهمة. حدود موضوعية: تركز الدراسة على العلاقة بين الاتصال والتحول الديمقراطي، دون التوسع في الجوانب الاقتصادية أو الأمنية إلا بقدر ارتباطها بالإطار الاتصالي. حدود منهجية: تعتمد الدراسة على تحليل الوثائق والتقارير والخطابات الإعلامية المتاحة، ما يجعل نتائجها مرتبطة بطبيعة هذه المصادر ودرجة توفرها.

أولاً: البعد المفاهيمي للاتصال والتحول الديمقراطي:

يُعدّ الاتصال ركيزة أساسية في فهم التحولات السياسية داخل المجتمعات الحديثة، إذ يمثل الأداة المركزية لنقل المعلومات وصناعة المعاني والتأثير في السلوك الجماعي. ويعرّف ماكويل (McQuail, 2010) الاتصال بأنه "عملية تبادل للرموز والمعاني داخل سياق اجتماعي، تُسهم في تشكيل الوعي وبناء إدراك مشترك للواقع". وبناء على هذا التعريف، يصبح الاتصال عنصراً جوهرياً في توجيه الفعل السياسي، خاصة في السياقات التي تشهد انتقالاً ديمقراطياً، حيث تتطلب العملية الديمقراطية فضاءً تواصلياً حراً يسمح بتداول الأفكار، وتعدد مصادر المعلومات، وتعزيز مساءلة السلطة.

1. مفهوم الاتصال ودوره في التحول الديمقراطي:

يرتبط الاتصال بالممارسة الديمقراطية من زاويتين أساسيتين: أولاً، بوصفه وسيلة لنشر المعلومات السياسية التي تسمح للمواطنين باتخاذ قرارات واعية ومستنيرة، وهو ما يؤكد هابرماس (Habermas, 1989) حين يربط بين "الفضاء العمومي" ومشاركة المواطنين في النقاش الحر. ثانياً، باعتباره أداة لخلق الشفافية والمساءلة، حيث يساهم الإعلام والاتصال العمومي في الحد من اختلالات السلطة وكشف ممارسات الفساد، وهو شرط أساسي لترسيخ قواعد الحكم الرشيد. وفي إطار التحول الديمقراطي، يرى أودونيل وشميتير (O'Donnell & Schmitter, 1986) أن الاتصال الفعال يسهم في "تفكيك البنى الاستبدادية" عبر تمكين المجتمع من الوصول إلى المعلومات، وتعزيز قدرة الفاعلين السياسيين والمدنيين على التعبئة والمشاركة. كما يشير نوريس (Norris, 2006) إلى أن الإعلام الحر يمثل "مؤشراً بنيوياً" لقياس جودة الديمقراطية، باعتباره عنصراً حاكماً في عملية مساءلة النخب السياسية.

2. مقاربات التحول الديمقراطي ومؤشراته:

تُعد نظرية التحول الديمقراطي من الحقول المركزية في العلوم السياسية، وقد قدّمت الأدبيات عدة مقاربات تسعى لفهم مراحل الانتقال ومعوقاته. ويميز دايموند (Diamond, 1999) بين ثلاثة مستويات لتحليل التحول الديمقراطي:

- ✓ مستوى القواعد والمؤسسات السياسية (الدستور، القانون الانتخابي، الحريات).
- ✓ مستوى الفاعلين السياسيين (الأحزاب، المجتمع المدني، النخب).
- ✓ مستوى الثقافة السياسية (القيم الديمقراطية، المشاركة، الثقة السياسية).

وتؤكد الأدبيات أنّ أحد أهم مؤشرات التحول الديمقراطي يتمثل في:

✓ حرية الإعلام وتعدديته. (Freedom House, 2022)

✓ استقلالية الهيئات الرقابية.

✓ مستوى المشاركة السياسية وتداول المعلومات.

✓ قدرة المؤسسات على الاستجابة والتواصل الفعال مع المواطنين.

وتشير المقاربة البنوية عند كارلز بويس (Boix, 2003) إلى أنّ التحول الديمقراطي لا يتحقق إلا بوجود بيئة اتصالية تتيح للمجتمع تدفقاً حراً للمعلومات، وهي شرط لقيام انتخابات نزيهة ومنافسة عادلة.

ويمكن رصد أهم مؤشرات مفهوم التحول الديمقراطي من عدة نواحي وضمن خريطته الدولية السياسية والاقتصادية فيما يلي:

✓ التداول السلمي على السلطة عبر نظام تمثيلي ونزاهة الانتخابات في إطار التعددية السياسية والفصل بين السلطات

✓ الحريات العامة في الرأي والتعبير والتنظيم إلى جانب حرية الصحافة ونظام فعال لاتصال وتبادل المعلومات المؤسسة السياسية ومؤسسة منظمات المجتمع المدني بمختلف مكوناته وفواعله السياسية.

3. الإعلام كفاعل مؤثر في الانتقال السياسي وصناعة الرأي العام:

يُعرّف الرأي العام بأنه مجموع الاتجاهات والتصورات التي يُكوّنها الأفراد داخل مجتمع معيّن إزاء قضية أو موضوع محدد، وهو بذلك يمثل نتاجاً لتفاعل معقد بين الخبرة الفردية، المعايير الاجتماعية، والمنظومة الاتصالية. وتؤدي وسائل الإعلام دوراً محورياً في تشكيل هذا الرأي عبر نقل المعلومات والأخبار، وتقديم التحليلات والتفسيرات التي تساعد الجمهور على فهم القضايا المطروحة في الفضاء العام. ولا يقتصر دورها على الإخبار فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى التأثير في اتجاهات المتلقين من خلال اختيار الموضوعات، وتحديد زوايا المعالجة، وصياغة الأجندة الإعلامية.

وفي السياق المعاصر، أصبحت الوسائل الإعلامية - التقليدية والرقمية - فاعلاً أساسياً في بناء الرأي العام وتوجيهه. فمن خلال البرامج الحوارية، والتحقيقات الاستقصائية، والمقالات التحليلية، يعتمد الصحفيون والمهنيون إلى تفسير الأحداث وتقديم تأطيرات معرفية تُسهم في تشكيل مواقف الجمهور. ويبرز هذا الدور بوضوح خلال الأزمات السياسية أو الاقتصادية، حيث تزايد حاجة المواطنين إلى مصادر موثوقة للحصول على المعلومات والتوجيه، ما يجعل وسائل الإعلام أحد العوامل المؤثرة في صناعة القرارات الفردية وتكوين الاتجاهات الجماعية.

وبالتالي، يُعدّ الإعلام أحد الفاعلين الأساسيين في الانتقال السياسي بالنظر إلى دوره في تشكيل الرأي العام وصياغة الخطاب السياسي داخل المجتمع. ويرى هول (Hall, 1996) أن وسائل الإعلام لا تنقل الأحداث فقط، بل "تعيد بناء الواقع الاجتماعي والسياسي" من خلال آليات التأطير والتمثيل.

وتشير دراسات أخرى إلى أن الإعلام، خلال مراحل التحول الديمقراطي، يلعب ثلاثة أدوار رئيسية (Voltmer, 2013):

- ✓ نشر المعلومات السياسية المرتبطة بمسار التحول.
- ✓ مراقبة أداء السلطة وكشف الاختلالات.
- ✓ منح فضاء للنقاش العمومي وتعدد الأصوات.

وبذلك يصبح الإعلام فاعلاً بنوياً، لا يمكن عزل تأثيره عن مسار التحول الديمقراطي، لأن طبيعة أدائه التحريري والمعلوماتي إما أن تُسهم في دعم التغيير السياسي أو تعيق مساره.

ثانياً: التحولات التشريعية والإعلامية في الجزائر (2019–2025)

شهد قطاع الإعلام في الجزائر بين 2019 و2025 تحولات تشريعية عميقة تزامنت مع إصلاحات سياسية واسعة، أبرزها تعديل الدستور سنة 2020 وإصدار مجموعة من القوانين العضوية والتنظيمية المتعلقة بالإعلام والاتصال. وقد أعادت هذه النصوص تعريف العلاقة بين الدولة ووسائل الإعلام، وأفرزت رؤية جديدة تهدف إلى تنظيم الحقل الاتصالي وتعزيز الشفافية والحكمة المؤسسية (Journal Officiel, 2023a; Constitution of Algeria, 2020):

1. دستور 2020 والمواد المتعلقة بالإعلام والشفافية:

أدخل دستور 2020 مجموعة من المواد التي أرسى مبادئ جديدة لتنظيم الإعلام وتعزيز الشفافية، حيث نصّ على حماية حرية التعبير واعتبر الوصول إلى المعلومات حقاً مضموناً للمواطنين. وقد اعتُبر هذا التحول أحد أبرز محاور الإصلاح السياسي بعد 2019، إذ حدد الدستور الإطار العام الذي تُبنى عليه القوانين التنظيمية اللاحقة الخاصة بالإعلام (Constitution of Algeria, 2020, p. 12).

وتشير القراءة الدستورية المنشورة على موقع *Constitute Project* إلى أن الدستور شدّد على ربط حرية الإعلام بالمسؤولية القانونية، وعلى ضرورة حماية المصادر الإخبارية، وهو ما يعكس انتقالاً نحو تصور مؤسسي أكثر وضوحاً للوظيفة الإعلامية (Constitution of Algeria, 2020, pp. 14–15).

2. قانون الإعلام العضوي 14-23: إعادة تأطير النشاط الصحفي:

يمثل القانون العضوي رقم 14-23 المتعلق بالإعلام إحدى أهم المحطات التشريعية التي أعادت تنظيم مهنة الصحافة في الجزائر. فقد حدّد شروط إنشاء المؤسسات الإعلامية، وضبط حقوق الصحفيين وواجباتهم، ونظم الإعلام الإلكتروني ضمن إطار قانوني واضح بعد سنوات من الفراغ التشريعي (Journal Officiel, 2023a, pp. 4–6).

وتشير دراسة بعالوج (Baaloudj, 2024) إلى أن هذا القانون قد وضع لأول مرة تعريفاً دقيقاً للموقع الإلكتروني الإخباري، وحدد شروط ممارسة النشاط ونظام التصريح والترخيص، معتبراً أن هذا التطور "نقطة نوعية في ضبط المجال الإعلامي". (Baaloudj, 2024, p. 88)

يُعدّ مفهوم حماية الصحفي من المفاهيم الجوهرية في الممارسة الإعلامية، وهو ما يتّضح من خلال أحكام القانون العضوي رقم 14-23 المتعلق بالإعلام، حيث سعى المشرّع الجزائري إلى معالجة مختلف الأبعاد المرتبطة بهذه الحماية. فقد خُصّص للموضوع إحدى عشرة مادة عالجت الجوانب المهنية والاجتماعية والمادية والفكرية المتصلة بضمان أمن الصحفي وحقوقه. ومن خلال تحليل هذه المواد، يتبيّن أن المشرّع حرص على تأكيد كل جانب من جوانب الحماية، مرفقاً ذلك بنصوص تُجرّم المخالفات المرتكبة أثناء ممارسة النشاط الإعلامي، وذلك في الباب السابع المتعلق بالجناح المرتبطة بالمهنة. كما وضع آليات تطبيقية لتعزيز هذه الحماية، من بينها تمكين الصحفيين من برامج التكوين والتدريب الداعم لممارستهم المهنية.

3. قانون السمع البصري 20-23: تنظيم البث وهيكلية المشهد الإعلامي:

يُعد القانون رقم 20-23 المتعلق بالنشاط السمي-البصري الصادر في الجريدة الرسمية عدد 77 من أكثر النصوص تأثيراً في عملية إصلاح منظومة الاتصال. فقد حدّد طبيعة الخدمات السمعية والمرئية، وآليات منح الاعتماد، ونظام ملكية القنوات، إضافةً إلى تحديد صلاحيات هيئة الضبط. (Journal Officiel, 2023b, pp. 9–12)

وتشير دراسة علي (Alili, 2024) إلى أن هذا القانون يمثل "مرحلة انتقالية نحو ضبط قانوني مؤسّساتي"، إذ أنهى حالة الغموض التي كانت تميز القطاع منذ تحرير الفضاء السمي-البصري سنة 2011، لكنه ما يزال يطرح إشكالات تتعلق باستقلالية هيئة الضبط. (Alili, 2024, p. 102)

كما يرى دمد (Demmad, 2025) أن القانون 20-23 وضع قواعد صارمة بخصوص المحتوى، أخلاقيات البث، وشفافية التمويل، مؤكداً أن "تأثيره الفعلي مرتين بمدى التزام الفاعلين وإرادة السلطات في تكريس استقلالية الهيئات التنظيمية". (Demmad, 2025, p. 55)

من خلال تحليل المواد القانونية، يمكن الاستنتاج أن القانون الجديد المتعلق بالسمعي البصري يُنظر إليه بشكل إيجابي، إذ تُظهر تعليقات المشاركين أنه سيخدم الممارسة الإعلامية في الجزائر مستقبلاً. وتشير هذه الآراء إلى أن القانون يتضمن تعديلات وتحسينات تهدف إلى تعزيز حرية الإعلام، وتوفير بيئة تنظيمية أكثر شفافية، إضافةً إلى دعم الابتكار في المجال الإعلامي. كما تعكس التعديلات الجديدة سعي المشرّع إلى مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، بما يتيح للإعلاميين قدراً أكبر من المرونة في استخدام التقنيات الحديثة، إلى جانب تحقيق توازن بين حرية الممارسة الإعلامية والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، بما يعزّز مصداقية وسائل الإعلام ويدعم النمو المستدام للقطاع.

وفي السياق ذاته، يُظهر تحليل مضمون القانون الجديد أن إدراج المشرّع الجزائري لمفاهيم حديثة مثل "واب تلفزيون" و"واب راديو" ضمن خدمات السمي البصري يمثل خطوة موكبة للتحوّلات التكنولوجية العميقة في قطاع الإعلام والاتصال. وتعكس هذه الإضافات فهماً متقدماً للتغيرات التي يشهدها المجال، حيث يتجه الجمهور بشكل متزايد

نحو المنصات الرقمية للحصول على المعلومات والترفيه. ويُظهر إدراج هذه المفاهيم حرص المشرع على تنظيم هذا الفضاء الإعلامي الجديد وتوفير أطر قانونية مناسبة له، بما يساهم في دمج التقنيات الحديثة في الصناعة الإعلامية الجزائرية وتعزيز الابتكار داخلها. ومن شأن هذه الخطوة أن تدعم الإعلام الرقمي وتفتح آفاقاً جديدة للعاملين والمستثمرين في قطاع السمعي البصري.

4. أثر التشريعات الجديدة على البنية التنظيمية للمؤسسات الإعلامية:

أدت هذه التشريعات إلى تغييرات ملموسة في الهيكلية الداخلية لمؤسسات الإعلام، أبرزها:

✓ اعتماد أنظمة داخلية جديدة تتوافق مع متطلبات الترخيص،

✓ تطوير آليات مراقبة الجودة والمحتوى بما يتلاءم مع أحكام القانون 20-23،

✓ إدراج وحدات جديدة خاصة بالإعلام الرقمي والامتثال القانوني. (Baaloudj, 2024, 92)

وتشير تقارير ICNL إلى أن البيئة القانونية الجديدة في الجزائر "تعيد رسم حدود ومسؤوليات الفاعلين الإعلاميين، وتفرض مستوى أعلى من الشفافية الإدارية والمالية. (ICNL, 2025, para. 8)"

5. انعكاسات الإصلاحات على الممارسة المهنية:

انعكست الإصلاحات بشكل مباشر على الأداء الإعلامي، حيث بات الصحفيون مطالبين بتكييف ممارساتهم مع مبادئ الشفافية، احترام القواعد المهنية، وتسجيل وسائل الإعلام الإلكترونية ضمن نظام قانوني رسمي (Journal Officiel, 2023a, p. 7).

وتشير دراسة علي (Alili, 2024) إلى أن الإطار الجديد عزز من حماية الصحفيين قانونياً، لكنه في المقابل وضع قيوداً مهنية تتعلق بالتحقق من المصادر وعدم نشر المحتوى المخالف للقيم الوطنية، ما يجعل العلاقة بين الحرية والضبط علاقة "توازن حساس يحتاج إلى تطوير في التطبيق. (Alili, 2024, p. 105)"

وفي هذا السياق، يمكن الاستنتاج أن اشتراط الخبرة الفعلية والشهادة الجامعية لتولي منصب مدير خدمة الاتصال السمعي البصري يشكل عاملاً مهماً في الارتقاء بمستوى المؤسسات المرخصة. فهذا الشرط يُعد مؤشراً على الكفاءة والاحترافية في إدارة وتشغيل الخدمات السمعية البصرية، مما قد ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة. كما يساهم توفر هذا الشرط في تعزيز ثقة الجمهور والمستثمرين في المؤسسات الإعلامية، الأمر الذي يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات ويدعم التنافسية داخل القطاع. وبناءً عليه، يمكن القول إن اشتراط الخبرة والمؤهل الأكاديمي يلعب دوراً محورياً في تطوير وتحسين قطاع الاتصال السمعي البصري في الجزائر.

ثالثاً- أثر الاتصال في دعم التحول الديمقراطي في الجزائر:

1. تطور الاتصال السياسي وآليات تشكيل الرأي العام بعد انتخابات 2019

شهدت الجزائر بعد انتخابات 12 ديسمبر 2019 بروز مشهد اتصالي جديد ركّز على تعزيز الخطاب السياسي الموجّه للجمهور، وعلى توسيع دائرة التواصل بين السلطة والمواطنين، خصوصاً عبر المنصات الرقمية ووسائل الإعلام العمومية والخاصة. وقد ساهم هذا التحول في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث أصبح الاتصال السياسي أكثر حضوراً ضمن السياسات العامة، مع تركيز الخطاب الرسمي على قيم الشفافية ومحاربة الفساد (بن زادي، 2021، ص. 44).

وتشير دراسات الإعلام السياسي في السياق الجزائري إلى أن المرحلة اللاحقة لـ 2019 عرفت انتقالاً من الاتصال التقليدي إلى الاتصال التفاعلي، عبر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كفضاء رئيسي لتداول المعلومات وتشكيل الرأي العام (خلوفي، 2020، ص. 87). كما لعبت تغطيات القنوات التلفزيونية دوراً مهماً في مواكبة التغييرات السياسية، بما في ذلك متابعة الأنشطة الحكومية والإصلاحات الدستورية (بوكحيل، 2022، ص. 119).

شهد الاتصال السياسي في الجزائر بعد انتخابات 2019 تحولاً نوعياً مدفوعاً بتصاعد دور الوسائط الرقمية، حيث أصبحت منصات التواصل الاجتماعي فضاءً مركزياً لإنتاج الخطاب السياسي وتداوله، مما أتاح تواصلاً مباشراً بين الفاعلين السياسيين والجمهور دون وساطة تقليدية. وقد رافق هذا التحول بروز تحديات جديدة، أبرزها انتشار المعلومات المضللة وتسارع تداولها، مما أثر على عملية تشكيل رأي عام واعٍ. كما تغيّرت طبيعة الحملات الانتخابية نحو اعتماد الحملات الرقمية والإعلانات الموجهة، مع تزايد حضور الخطاب الشعبي المعتمد على التأثير العاطفي أكثر من التحليل العقلاني. وقد تنوعت آليات تشكيل الرأي العام في هذا السياق لتشمل استخدام تقنيات الإقناع الرقمي، وتجزئة الجمهور إلى فئات ديموغرافية وسلوكية لاستهدافها برسائل مخصّصة، إضافة إلى بروز ظاهرة الرأي العام الرقمي الناتج عن تأثير التفاعلات الجماعية على المنصات الافتراضية. كما لعب المؤثرون الرقميون دوراً متنامياً في التأثير السياسي، مدعومين بالأدوات التحليلية التي باتت تُستخدم لفهم اتجاهات الجمهور وتوجيه الخطاب السياسي وفق معطيات دقيقة.

2. تجسيد قيم الديمقراطية في الأداء الإعلامي: حرية التعبير، الرقابة، والشفافية

تُظهر الممارسة الإعلامية في الجزائر خلال الفترة 2019-2025 مكاسب متزايدة فيما يتعلق بتجسيد قيم الديمقراطية، حيث توسع هامش حرية التعبير نسبياً، وبرز حضور أكبر للنقاشات السياسية المفتوحة في التلفزيون والصحافة المكتوبة والإلكترونية. وتشير دراسات في حقل الاتصال السياسي إلى أن حرية تداول المعلومة أصبحت إحدى الأدوات المركزية في تعزيز الرقابة الشعبية على المؤسسات (أفريط، 2023، ص. 65).

كما ساهم الإعلام الإلكتروني، بفضل ديناميته وتفاعليته، في تكريس مستوى أعلى من الرقابة الاجتماعية، لا سيما من خلال التحقيقات الرقمية ومتابعة قضايا الفساد والحوكمة، وهو ما جعل الاتصال أداة فعالة في تعزيز الوعي السياسي لدى المواطنين (سعدي، 2020، ص. 142).

ومع ذلك، ما تزال الشفافية الإعلامية مرتبطة بشكل مباشر بمدى قدرة الصحفيين على الوصول للمعلومة الرسمية، وهو ما أشارت إليه تقارير إعلامية جزائرية تؤكد وجود تفاوت بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي لحرية الوصول للمعلومات (طراد، 2022، ص. 33).

3. حدود الدور الاتصالي والتحديات المطروحة أمام المؤسسات الإعلامية

رغم المكاسب المحققة، يواجه الاتصال في الجزائر عدة تحديات تحدّ من تأثيره الفعلي في دعم التحول الديمقراطي. تتمثل أبرز هذه التحديات في:

- ✓ عدم استقلالية بعض المؤسسات الإعلامية بسبب ضغوط اقتصادية وسياسية (خلوفي، 2020، ص. 91).
- ✓ ضعف التكوين المهني للصحفيين في مجالات الإعلام السياسي والتحقيقات الاستقصائية (سعدي، 2020، ص. 147).
- ✓ وجود فجوة بين التشريعات والتطبيق العملي خصوصاً فيما يتعلق بقانون الإعلام الجديد والحق في الوصول إلى المعلومات (أفريط، 2023، ص. 68).
- ✓ هيمنة الاتصال الحكومي على المجال العمومي مقابل ضعف المبادرات الاتصالية للمجتمع المدني (بوكحيل، 2022، ص. 124).

وتخلص الأدبيات المختصة إلى أن الاتصال يُعد عاملاً مساعداً في التحول الديمقراطي، لكنه ليس محدداً وحيداً، إذ يتأثر بمدى استقلالية المؤسسات، وفعالية البيئة القانونية، وقدرة النظام السياسي على توفير فضاءات حقيقية للنقاش العمومي (بن زادي، 2021، ص. 52).

II. نتائج الدراسة

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج المرتبطة بدور الاتصال في دعم التحول الديمقراطي في الجزائر، ومدى تأثير الإطار التشريعي والإعلامي الجديد على الممارسة المهنية والاتصالية داخل الفضاء العام. ويمكن تلخيص أبرز النتائج فيما يلي:

1. تعزيز الإطار التشريعي للاتصال السياسي بعد 2019: أظهرت الدراسة أنّ الإصلاحات الدستورية لسنة 2020، وما تلاها من قوانين خاصة بقطاع الإعلام، ساهمت في توسيع هامش حرية التعبير وضبط آليات الشفافية، ونصّت بوضوح على ضمان الحق في الوصول إلى المعلومة وحرية الصحافة، ما يشكل خطوة مهمة في مسار التحول الديمقراطي.
2. تطور ملحوظ في آليات الاتصال السياسي الرسمية: بينت النتائج أن مؤسسات الدولة اعتمدت بعد 2019 قنوات اتصال رقمية أكثر انفتاحاً، مثل المنصات الحكومية وصفحات التواصل الاجتماعي، ما عزّز مبدأ القرب المؤسّساتي ومهدّ لتفاعل أكبر بين المواطن وصانع القرار، وإن ظل هذا التفاعل محدوداً من حيث التأثير الفعلي على السياسات العامة.
3. استمرار التفاوت بين الإطار القانوني والتطبيق الميداني: رغم الإصلاحات القانونية، كشفت الدراسة أن الممارسات الإعلامية لا تزال تعاني من فجوة واضحة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، خصوصاً فيما يتعلق بضمانات الاستقلالية، وتنوع المحتوى، وضبط ممارسة الاتصال العمومي ضمن معايير الحياد والمسؤولية.

4. تأثير محدود لوسائل الإعلام في صناعة الرأي العام: أظهرت النتائج أن وسائل الإعلام الجزائرية ما تزال تواجه صعوبات بنيوية ومهنية تحد من دورها في تشكيل الرأي العام على نحو مستقل. ويعود ذلك إلى ضعف التكوين، وغياب إنتاج إعلامي استقصائي، وهيمنة القضايا السياسية التقليدية على حساب النقاش العمومي المتعدد الأصوات.
5. بروز دور الإعلام الرقمي والشبكات الاجتماعية: أكدت الدراسة أن الإعلام الرقمي أصبح أكثر قدرة على تحريك الرأي العام مقارنة بالإعلام التقليدي، خصوصاً خلال لحظات التوتر السياسي أو الانتخابات، لكن غياب التنظيم الرقمي الواضح وتزايد الخطاب غير الموثوق يحد من أثره الإيجابي في دعم التحول الديمقراطي.
6. تحديات مهنية ومؤسسية تعرقل دور الاتصال في المسار الديمقراطي: من أبرز التحديات المسجلة: ضعف التكوين المهني، غياب استقلالية غرف الأخبار، نقص الشفافية في الإعلانات الحكومية، إضافة إلى محدودية الثقافة الاتصالية لدى المؤسسات العمومية.

III. خاتمة:

استناداً إلى النتائج المتوصل إليها، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور الاتصال والإعلام في دعم التحول الديمقراطي في الجزائر.

أولاً، يقتضي ترسيخ الحوكمة الاتصالية داخل المؤسسات العمومية وضع آليات واضحة تقوم على الشفافية وإتاحة المعلومات وربط المسؤولية بالمحاسبة. وثانياً، يتطلب تطوير الإطار التنفيذي للتشريعات الإعلامية تفعيل النصوص القانونية من خلال لوائح تنظيمية دقيقة تدعم الاستقلالية والمهنية، مع تمكين الهيئات الضابطة من الموارد اللازمة لأداء مهامها. كما توصي الدراسة بضرورة تأهيل الصحفيين وتطوير مهاراتهم في الاتصال السياسي والصحافة الاستقصائية عبر برامج تكوين متخصصة وشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإعلامية.

وتدعو التوصيات كذلك إلى تشجيع المؤسسات الإعلامية العمومية والخاصة على إنتاج محتوى ديمقراطي وداعم للنقاش العمومي والتعددية، مع الحد من الخطاب الدعائي الذي يؤثر على ثقة الجمهور. كما تشدد على أهمية وضع سياسة وطنية لتنظيم الإعلام الرقمي، تشمل الحد من الأخبار المضللة وتعزيز الثقافة الرقمية. وتبرز أهمية إنشاء آليات تشاركية لصناعة القرار الاتصالي من خلال إشراك المجتمع المدني والباحثين، فضلاً عن ضرورة تعزيز استقلالية المؤسسات الإعلامية وتحريرها من تأثيرات التمويل غير المستقر أو التوجيه التحريري المرتبط بالإشهار العمومي.

ختاماً تؤكد للدراسة، على أن الاتصال يشكل عنصراً بنوياً في مسار التحول الديمقراطي، وليس مجرد وسيلة لنقل المعلومة. فقد أبرزت الدراسة أن الإصلاحات التشريعية، وعلى رأسها دستور 2020 وقوانين السمع البصري، تمثل خطوة مهمة في تحديث الإطار الاتصالي وتعزيز الضمانات القانونية لحرية التعبير وحقوق الوصول إلى المعلومات. ومع ذلك، فإن الفجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي ما تزال تشكل تحدياً رئيسياً يستدعي تحسين الممارسات المهنية وتطوير النظم الاتصالية داخل المؤسسات.

كما بينت الدراسة أن الاتصال السياسي شهد تطوراً متصاعداً بعد 2019 بفضل توسع المنصات الرقمية وانفتاح بعض المؤسسات العمومية على الجمهور، غير أن هذا التطور يبقى مقيداً بضعف التكوين المهني وتداخل الاتصال الرسمي مع الأهداف السياسية، إلى جانب محدودية استقلال غرف الأخبار. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز ثقافة الاتصال المؤسسي الديمقراطي وتطوير مضمون إعلامي مهني وتنظيم الفضاء الرقمي يشكل ركائز أساسية لنجاح التحول الديمقراطي وترسيخ قيم المواطنة والمشاركة.

وفي ضوء ذلك، تفتح الدراسة أفقاً جديدة للباحثين والفاعلين في مجال الإعلام والاتصال من أجل إعادة التفكير في نماذج الاتصال السياسي والمؤسسي بما يساهم في بناء فضاء عمومي أكثر شفافية وتعددية، ويعزز المسار الديمقراطي على أسس ثابتة ومستدامة، مواكبةً للتحولات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع الجزائري.

الإحالات والمراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. علاوي، جبار. (2015). الاتصال السياسي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
2. العيساوي، عبد القادر. (2014). الإعلام والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
3. بودينة، أحسن. (2019). النظم السياسية والاتصال السياسي. الجزائر: دار الخلدونية.
4. بوعمود، أحمد. (2018). الإعلام والمجتمع: مقاربة سوسيولوجية. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.
5. شطاطو، فاطمة. (2016). الإعلام الجديد وتحولات المجال العمومي. الرباط: منشورات كلية الآداب.

ثانياً: الكتب باللغة الأجنبية

6. Dahl, R. (1971). *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven: Yale University Press.
7. Habermas, J. (1989). *The Structural Transformation of the Public Sphere*. Cambridge, MA: MIT Press.
8. McQuail, D. (2010). *McQuail's Mass Communication Theory* (6th ed.). London: Sage.
9. Norris, P. (2000). *A Virtuous Circle: Political Communications in Postindustrial Societies*. Cambridge: Cambridge University Press.
10. Voltmer, K. (2013). *The Media in Transitional Democracies*. Cambridge: Polity Press.

ثالثاً: المقالات في الدوريات العلمية

11. بن يحيى، محمد. (2022). الإعلام العمومي والتحول الديمقراطي في الجزائر بعد الحراك الشعبي. مجلة الباحث في الإعلام والاتصال، (2)، 12-78.
12. شيبان، رباح. (2022). الاتصال المؤسسي في الجزائر: بين التشريع والممارسة. مجلة بحوث الاتصال والتواصل، (1)، 5-49.
13. طالة، لامية. (2021). الاتصال السياسي ووسائل الإعلام: قراءة في جدلية العلاقة. مجلة العلوم السياسية والقانون، (3)، 7-135.
14. بن حسين، سعاد. (2021). دور وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام خلال التحولات السياسية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (2)، 18-251.
15. بوسبيبة، عبد الكريم. (2020). الفضاء العمومي والإعلام الجديد: تأثير الشبكات الاجتماعية على النقاش العمومي بالجزائر. مجلة دراسات إعلامية، (1)، 3-67.

رابعاً: الوثائق الرسمية

16. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (تعديل 2020). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
17. قانون السمععي البصري رقم 20-23 (2023). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. صدر بتاريخ 2 ديسمبر 2023.
18. وزارة الاتصال الجزائرية. (2020). قانون الإعلام الجزائري (النسخة المحدثه). الجزائر: وزارة الاتصال.

ترجمة قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

First: Books

1. Alawi, Jabar. (2015). *Political Communication*. Amman: Osama Publishing and Distribution House.
2. Al-Issawi, Abdelkader. (2014). *Media and Democratic Transition in the Arab World*. Cairo: Anglo-Egyptian Bookshop.
3. Boudena, Ahsan. (2019). *Political Systems and Political Communication*. Algiers: Al-Khaldounia Publishing House.
4. Bouammoud, Ahmed. (2018). *Media and Society: A Sociological Approach*. Casablanca: Afrique-Orient.
5. Shatatou, Fatima. (2016). *New Media and Transformations of the Public Sphere*. Rabat: Faculty of Arts Publications.
6. Dahl, R. (1971). *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven: Yale University Press.
7. Habermas, J. (1989). *The Structural Transformation of the Public Sphere*. Cambridge, MA: MIT Press.
8. McQuail, D. (2010). *McQuail's Mass Communication Theory* (6th ed.). London: Sage.
9. Norris, P. (2000). *A Virtuous Circle: Political Communications in Postindustrial Societies*. Cambridge: Cambridge University Press.
10. Voltmer, K. (2013). *The Media in Transitional Democracies*. Cambridge: Polity Press.

Third: Articles in Scientific Journals

11. Ben Yahia, Mohammed. (2022). "Public Media and Democratic Transition in Algeria after the Popular Hirak." *Journal of Media and Communication Research*, 12(2), 55–78.
12. Cheban, Rabah. (2022). "Institutional Communication in Algeria: Between Legislation and Practice." *Journal of Communication and Media Studies*, 5(1), 24–49.
13. Tala, Lamia. (2021). "Political Communication and Media: A Reading of the Dialectical Relationship." *Journal of Political Science and Law*, 7(3), 112–135.
14. Ben Hussein, Souad. (2021). "The Role of Media in Shaping Public Opinion during Political Transformations in Algeria." *Journal of Human and Social Sciences*, 18(2), 233–251.
15. Bousbiya, Abdelkrim. (2020). "The Public Sphere and New Media: The Impact of Social Networks on Public Debate in Algeria." *Journal of Media Studies*, 3(1), 41–67.

Fourth: Official Documents

16. *Constitution of the People's Democratic Republic of Algeria (2020 Amendment)*. Official Gazette of the Algerian Republic.
17. *Audiovisual Law No. 20–23 (2023)*. Official Gazette of the Algerian Republic. Issued on December 2, 2023.
18. Ministry of Communication (Algeria). (2020). *Algerian Media Law (Updated Version)*. Algiers: Ministry of Communication.